

العلاقات الدولية واثرها على الضريبة

م.د. رعد حمزه عواد

raadawad_hwj@ntu.edu.iq

الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني الحويجة

International Relations and Their Impact on Tax

Lec. Dr. Raad Hamza Awad

Northern Technical University- Al-Hawija Technical Institute

الملخص

الضريبة استقطاع مالي مقترن بسلطة الدولة فهو احد اوجه سيادتها الوطنية واختصاصها الداخلي الذي يعد القانون هو وسيلة التعامل بها، مما يجعلها متحصنة باعتبارات السيادة والاختصاص الداخلي الممنوع التدخل فيه من قبل القوى الاخرى الغير وطنية، الا ان التطور الصناعي والتكنولوجي الذي قرب المسافات وكثف العلاقات الدولية قد اثر كثيراً على المنظور السابق للضريبة وقلص من محتواها الوطني ولا سيما في مجال العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية بين الدول وادى التأثير الدولي في تلك الاختصاصات الى تقييد سلطة الدولة في تعاملاتها الضريبية في نطاق تلك الاختصاصات وذلك لتداخل الضرائب في مختلف اشكال التعاملات الدولية مما ادى الى تقليص الاختصاص الوطني للضرائب لصالح الاختصاص الدولي.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، القانون الضريبي، العلاقات الدولية، الأمن الاقتصادي، القانون الدولي، تداخل الضرائب.

Abstract

The tax is a financial deduction associated with the authority of the state, as it is one of the aspects of its national sovereignty and internal jurisdiction, for which the law is the means of dealing with it, which makes it entrenched in considerations of sovereignty and internal jurisdiction that is prohibited from interference by other non-national forces, but the industrial and technological development that has brought distances closer and intensified international relations has It greatly affected the previous view of taxation and reduced its national content, especially in the field of political, security and economic relations between states. The international influence in those jurisdictions led to restricting the authority of the state in its tax dealings within the scope of those jurisdictions, due to the overlapping of taxes in various forms of international transactions, which led to the reduction of jurisdiction. National taxation in favor of international jurisdiction.

Keywords: Tax, Tax law, International Relations, Economic Security, International Law, Tax Interference.

المقدمة

ان مدلول العلاقات الدولية من الناحية القانونية ينصرف الى العلاقات الرسمية بين الدول على مختلف الاصعدة وليس خافياً حجم الارتباط بين الاحداث الداخلية للدول وتلك العلاقات، ففي ظل النظام الدولي الحديث الذي يمتاز بتداخل وتشابك العلاقات اصبح لكثير من الاحداث الوطنية اثر فاعل على المستوى الدولي، ومن امثلة ذلك الارتباط ما نشهده في ميدان التنافس الضريبي في مجالات متعددة التي منها جذب الاستثمارات الدولية ودعم المنتج الوطني في مواجهة المنافسة الاجنبية وتشجيع العمالة وجذب الاموال الخارجية وغيرها من الاهداف ذات الطابع الخارجي التي يتم تحقيقها عن طريق الضريبة، ومهما يكن للشأن الضريبي من ارتباط سيادي ووطني فانه يتاثر بحجم ومستوى ونوعية العلاقات الدولية لما لها من انعكاسات اقتصادية كبيرة على المستوى الداخلي وتعد الضريبة ضمن اهم مؤثراتها مما جعل منها عرضة للتنظيم الدولي، كما تعد الضريبة وسيلة فاعلة في اثاره العلاقات الدولية وباتراد مستمر عن طريق دعم تلك العلاقات وتشجيعها او الحد منها، ولأجل تسليط الضوء على موضوع الاثر الدولي في الميدان الضريبي ارتأينا تقسيم البحث الى المطالب التالية:

المطلب الاول: العلاقات السياسية الدولية واثرها على الضريبة

المطلب الثاني: العلاقات الامنية الدولية واثرها على الضريبة

المطلب الثالث: العلاقات التجارية واثرها على الضريبة

المطلب الاول

العلاقات السياسية الدولية واثرها على الضريبة

الضريبة باعتبارها اقتطاع نقدي من اموال الاشخاص لصالح الدولة كان لابد ان يكون لها تأثير سياسي في حياة الدول فكثير من الاحداث السياسية والمواقف المؤثرة في الانظمة السياسية مصدرها عوامل اقتصادية وبالأخص الضريبية منها والشواهد كثيرة على ذلك، حيث ان الضريبة فريضة وليست تطوعية بالتالي كان لابد ان تكون السلطة عامل حاسم في استيفاءها، مما يفسر علاقة الضريبة بالنظام السياسي

باعتبارها حلقة وصل ومركز ارتباط مالي بين الدولة والفرد، فكلما كان التأثير الضريبي سلبي على الافراد كلما كان مردوده عكسي على النظام السياسي الحاكم.

امام هذه الحقيقة الشاخصة وجدة الضريبة سبيلها الرحب الى العلاقات السياسية الدولية من خلال تناولها كموضوع اساسي في التنظيم الدولي، فكثير ما تكن التوافقات الدولية السياسية لأغراض ضريبية سواء على مستوى الدافع ام الهدف. مما تقدم نحاول ايضاح مصطلح العلاقات السياسية الدولية ومن ثم كيفية تأثيرها على الضريبة من خلال الفروع التالية.

الفرع الاول

ماهية العلاقات السياسية الدولية

ان مفهوم العلاقات الدولية والعلاقات السياسية له دلالات مشتركة كثيرة وانهما مفهومان متداخلان يكاد من الصعب التمييز بينهما، سواء من حيث وحدة الموضوع والهدف المتمثل بالدولة وعلاقاتها في الاطار السياسي ومحيطها الدولي، ام وحدة الوسائل واسس البحث في نطاق الموضوعين "الدولي والسياسي"، كذلك تكامل الموضوعين فالدول وانظمتها السياسية لا بد لها من التعايش فيما بينها، كما ان الترابط بين نظام الحكم في الدولة وسياستها الخارجية يوضح بجلاء حجم الترابط بين العلاقات الدولية والسياسة^(١).

إلا انه من الصعب التعريف بالعلاقات السياسية الدولية وتحديد مفهومها او تأطير نطاقها، لمرونة هذا المدلول وشموليته وقابليته لاستيعاب مختلف الدلالات، لذلك جاءت تعاريفه مختلفة التحديد والمعنى باختلاف وجهة نظر الباحثين فيها، فمنذ ظهور معالم التنظيم الدولي عام ١٦٤٨ في معاهدة وستفاليا لم نجد تعريف جامع شامل متفق عليه للعلاقات السياسية الدولية، فمنهم من عرفها بأسلوب شامل بأنها "علاقات الدول والشعوب فيما بينها"^(٢)، الا ان هذا التعريف واسع النطاق ولا يمكن الاعتماد به كونه تنتفي فيه عناصر الارتكاز والتحديد، كما عرفها بعض أساتذة العلاقات السياسية الدولية بأنها "جوهر العلاقات الدولية وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول للوصول الى مكان القوة"، كما عرفها آخرون ومنهم ستانلي هوفمان الذي راجع افكاره في ستينيات القرن الماضي بأنها تعني "العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسة الخارجية وفي قوة الوحدات الاساسية المكونة لعالمنا"^(٣)، كما ان هناك من ادخل العنصر الجغرافي للطبيعة الحدودية للدول في تعريف العلاقات السياسية الدولية من خلال تعريفها بأنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وأثار سياسية تمتد الى ما وراء الحدود الإقليمية للدول"، او انها "مجموعة المبادلات بمختلف اشكالها التي تعبر الحدود او تحاول عبورها"^(٤).

بشكل عام ان العلاقات الدولية التي تكون عامة غير منصبة على موضوع فني معين يمكن وصفها بالسياسية وان تخللتها مواضع اقتصادية او اجتماعية ا غيرها، فالمقصود بتلك العلاقات التوافق والتعاون والتنسيق والانسجام بين الدول، اضافة الى عدم حصر اطراف تلك العلاقات بالقوى الرسمية في الدول وانما مداه الى غيرها من القوى الاخرى الفاعلة على المستوى الدولي، ويأتي في اطار هذا التوجه اراء انصار المدرسة الاشتراكية ومنهم كانتمان الذي عرف العلاقات السياسية الدولية بأنها "مجموعة العلاقات في مختلف المجالات التي تنشأ بين الدول على مختلف الاصعدة سواء السياسية ام الاقتصادية ام الاجتماعية ام الامنية ام القانونية تحدثها القوى السياسية في المجتمع ام غيرها من المنظمات والحركات الفاعلة على المستوى الدولي"^(٥).

الفرع الثاني

اثر العلاقات السياسية الدولية على الضريبة

ان العلاقة بين الاقتصاد والسياسة بالتاكيد مترابطة ومتشابكة وان كلا منهما مكمل ومؤثر وبخاصة الى الآخر، فالاقتصاد بحاجة الى نظام يريعه ويوفر له متطلبات العمل من منظومة امنية ونظام قانوني ومالي وتجاري كما ان الدولة بحاجة الى نظام اقتصادي يلبي متطلباتها ويحقق اهدافها الاقتصادية ويستوعب سياساتها المالية، كل ذلك ادى الى ظهور مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على الترابط بينهما وان اول من استخدم هذا المصطلح عالم الاقتصاد آدم سميث للتعبير عن التفاعل المتبادل بين الدولة وقوى السوق، أي كيفية تأثير الدولة وعملياتها السياسية على النشاط الاقتصادي وبالمقابل مدى تأثير القوى الاقتصادية على توزيع مراكز القوة والرفاه في الدولة، وفي ظل التطور الدولي العام لمختلف المجالات اصبح التأثير الاقتصادي يتعدى النطاق الداخلي للدول نحو النطاق الدولي في توزيع مراكز القوى^(٦).

اصبحت الضريبة وسيلة فاعلة في الجمع بين السياسة والتجارة الدولية من خلال دورها في تصدير المواضيع السياسية الداخلية نحو التدويل، ومن ابرز الشواهد على ذلك ما تناولته اتفاقيات تحرير التجارة الدولية من مواضيع لا يمكن النظر اليها الا بعين السياسة والتنظيم الداخلي للدول، منها مواضيع حقوق الانسان التي تناولتها منظمة التجارة العالمية في اتفاقياتها^(٧)، كمعايير العمل وحماية البيئة

(١) أ. هادي الشيب د. رضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، ٢٠١٧، ص ٢١٩. على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠١٩/٦/١ :

https://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_archive/searchable_archive/1954_WESS_Full.pdf

(٢) د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، دار الكتب، بغداد، ١٩٧٩، ص ٤.

(٣) ناصيف يوسف الحنا، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ص ٨.

(٤) د. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دار الرواد، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٨.

(٥) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٠.

(٦) روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٢٤-٢٥.

(٧) تعرف حقوق الانسان بأنها "مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الانسان والليقة بطبيعته والتي تظل موجودة حتى ان لم يتم الاعتراف بها، او تم انتهاكها من قبل سلطة ما"، كما عرفت بأنها "حقوق طبيعية اقتضتها طبيعة آدمية الانسان الروحية والعقلية والغريزية والمادية والجسدية"، وتعرف بأنها "تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها، والتي بدونها لا نستطيع العيش كبشر"، ينظر في ذلك:- د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢، ص ١٤٥-١٤٦.

التي أصبحت احد اسباب انتهاك احكام الاتفاقيات التجارية ومبرراً لاتخاذ الاجراءات المضادة المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات التي منها القيود الجمركية المتمثلة بالضرائب^(١).

ان الدور السياسي للضريبة في اطار العلاقات الدولية اصبح واضح البيان اذ لم تعد الضريبة وسيلة مقتصرة على المفهوم الاقتصادي والمالي بل اصبح لها دور بارز في تلك العلاقات التي لم يعد الخيار العسكري العامل الحاسم لها في ظل تراجع حجم الحروب العسكرية لتحل محله الحروب التجارية، فشهدت الكثير من النزاعات الدولية تدخل الضريبة بشكل فاعل ومؤثر في تلك النزاعات على مختلف الاصعدة، مما يدل على ان الضريبة أصبحت شان سياسي يضاف الى ما لها من دور اقتصادي بشكل عام، ويعزز الصفة الدولية للضريبة مما يحتم ضرورة اعادة النظر في كثير من الطروحات الضريبية ذات المنطلق الوطني نحو منطلقات دولية^(٢).

ان التقارب السياسي وتوافق المواقف السياسية بين الدول له اثر بالغ في اعتماد سياسات ضريبية متقاربة، من خلال اتفاقات وترتيبات دولية تجتمع عليها تلك الدول المتقاربة للوصول الى الصيغ الضريبية الدولية القائمة على المشتركات فيما بينها، بالتالي فان العلاقات السياسية تعمل على تطوير الانظمة الضريبية بما يتلاءم ومتطلبات التقارب السياسي، يضاف الى ذلك العامل الاقليمي المؤثر في جمع شتات الانظمة الضريبية تحت تنظيم سواء بينها قائم على المصالح الاقليمية المشتركة، وهذا ما تشهد به كثير من التجارب الدولية التي كانت لها بدايات سياسية لتصل في بعدها الاقتصادي والتجاري الى الميادين الضريبية وتتناولها بالتنظيم والتوافق الدولي للوصول الى الصيغ الملبية لطموح الدول المتقاربة في هذا الشأن^(٣).

ان تنسيق المواقف الدولية بشكل عام والضريبة منها بشكل خاص امر تفرضه الضرورات العملية النابعة من الآثار السلبية لافتراض العكس، لذلك وجدنا اتجاهات دولية نحو هذا التنسيق بمباركة كبرى المنظمات الاقتصادية الدولية، فلو نظرنا الى أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن تنظيم التكتلات الاقتصادية الدولية لوجدنا أنها تسمح بقيامها بين الدول الأعضاء التي تتخذ صيغة اتفاقيات (منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي)، وتعدّها استثناء من شرط معاملة الدول الأكثر رعاية الوارد في اتفاقيات الجات، بمعنى أن ما تتبادلّه الدول الأعضاء من مزايا تجارية في نطاق هذه الاتفاقيات يعد بمثابة إجراء داخلي يتم في دولة واحدة، ولا يمتد تلقائياً إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى^(٤)، وهذه التنظيمات الاقتصادية الدولية ينصب تركيزها بشكل اساس على التعامل الجمركي بين الدول اعضاء التنظيم، اي الاتفاق الدولي بين مجموعة من الدول على تعامل ضريبي معين وفق صيغ محددة يجري الاتفاق والعمل بها فيما بينها.

ان مسألة التنسيق والتوافق السياسي الدولي شان ليس ببعيد عن الضريبة، لا بل قد يكون واجب الاجراء في سبيل تلافي سلبيات الاسلوب الفردي والتنافس الضريبي، فليس خافياً عن الانظار ما تحمله الفوضى وتشتت العمل الضريبي على المستوى الدولي من اضرار، لعل ابرزها مسألة الازدواج والتهرب الضريبي، لذلك كانت هناك مصلحة دولية في مسألة تدويل الضريبة من خلال تناولها بالتنظيم دولياً ان لم يكن للفائدة المرجوة فعلى الأقل لدفع الضرر المؤكد، كل ذلك يدفع الى النظر في مسألة الاختصاص الضريبي ومدى رجحانه بين الطروحات الوطنية والدولية.

المطلب الثاني

العلاقات الامنية الدولية واثرها على الضريبة

لم تعد الضريبة وسيلة ايراد مالي فحسب بل امتد اثرها الى مختلف اشكال العلاقات الدولية، اذ شاعت ظروف التنظيم الدولي بان يمتد اثرها الى نطاق العلاقات الامنية، من خلال ما تضمنته الاتفاقيات الدولية الامنية من فقرات ضريبية حاكمة لتلك الاتفاقيات، ويمكن ملاحظة العلاقة الوثيقة بين الامن والضريبة بالرجوع الى انعكاس الظروف الاقتصادية على الأوضاع الامنية، فغالباً ما تكون هنالك علاقة متداخلة ومتبادلة التأثير بين الامن والاقتصاد، فالامن الاقتصادي احد اهم دعائم الامن العام، مما جعله وسيلة بارزة في التأثير بالامن الدولي، هذا ما يمكن تلمسه في التدابير الاقتصادية القسرية الواردة في الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، ولما كانت الضريبة احد اوجه العلاقات الاقتصادية ارتأينا ايضاح دور الضريبة في العلاقات الدولية الامنية من خلال ما تناولته الاتفاقيات الدولية الامنية من تنظيم للشان الضريبي.

الفرع الأول

مفهوم الاتفاقية الأمنية

ان كلمة "امن" من التعابير المرنة التي تفتقد الى تعريف جامع مانع لها، ويمكن التمييز بين فكرة الامن الفردي للدول الذي غالباً ما يصطلح عليه بالامن القومي او الوطني وفكرة الامن الدولي الذي يهتم الجماعة الدولية بأسرها، ومن المفترض ان يتوافق المدلولان في تجسيد الحالة الامنية، لكن من الوارد جداً اختلافهما لأسباب عديدة، وهناك من يقارب بين المصطلحين عن طريق وصف "الامن

(١) يمكن تلمس بداية الاهتمام بربط المعايير الدولية للعمل بمسائل تحرير التجارة الدولية وذلك بالعودة إلى GATT47، إذ نصت على القليل بشأن معايير العمل حيث أشارت المادة (٢٠/٤) إلى إمكانية اتخاذ تدابير فيما يتعلق بإنتاج العمل في السجن، باعتباره متعارضاً مع التزامات الجات. كما يؤكد جانب من الفقه أن الاهتمام بربط التجارة بالبيئة كان موجوداً منذ قيام GATT47 إذ احتوت المادة العشرون استثناءات عامة على التزامات الجات.

(٢) كحرب الموز التي حدثت نتيجة النزاع التجاري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٨ بسبب قيام الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية على وارداته من الموز المنتج في دول أمريكا الوسطى، التي قابلتها الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات جمركية مضادة على بعض صادرات الاتحاد الأوروبي. ينظر في ذلك: د. كمال عبد العزيز ناجي، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص٣٣٨.

(٣) سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٣٨-٣٣٩.

(٤) أجازت المادة (٢٤) من اتفاقية (الجات ١٩٤٧) إنشاء التكتلات أو الترتيبات التجارية الإقليمية على ما يتيح هذا الإجراء من استثناء من تطبيق مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، وقد استمر هذا الوضع في اتفاقية (الجات ١٩٩٤)، مع تعزيز هذه المادة بما عرف "بوثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤" والتي تضمنت شرحاً أكثر تفصيلاً للمقصود بهذه التكتلات الإقليمية.

الإقليمي" الذي يهتم مجموعة من الدول التي تتقارب بمشتركات معينة تجعل من مصالحها متوافقة مما يدفعها إلى المحافظة على أمن تلك المشتركات وحماية مصالحها^(١).

شغل الشأن الأمني نطاق واسع من التنظيم الدولي عن طريق ما تم إبرامه من اتفاقيات أمنية منظمة للعلاقات العسكرية بين الدول، والاتفاقية الأمنية شأنها شأن بقية الاتفاقيات الدولية قد تعقد بين دولتين أو التي تشكل غالبية الاتفاقيات- وقد تكون بين دولة وشخص آخر من أشخاص القانون الدولي كالمنظمات الدولية، أو بين مجموعة دول ضمن معاهدة دولية، مثل الاتفاقية الأمنية المعروفة باسم الاتفاقية الملحق بمعاهدة حلف شمال الأطلسي^(٢). وذلك يجعل من الاتفاقيات الأمنية خاضعة للقواعد العامة المتبعة في إبرام المعاهدات الدولية^(٣)، لذلك يمكن تعريف الاتفاقية الأمنية بأنها اتفاق بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام لتنظيم وجود القوات الأجنبية لدولة معينة في أراضي دولة أخرى، والاتفاقية في هذا المجال تعطي الإطار القانوني لتنظيم وجود القوات الأجنبية في الدولة، غالباً ما تسبقها مفاوضات معقدة وشاقة لكونها تتعلق بسيادة الدول المتعاهدة^(٤).

لا يوجد شكل أو قالب معين للاتفاقيات الأمنية، لكن هنالك مواضيع محددة تتناولها تلك الاتفاقيات فهي ذات طابع إقليمي وقانوني تتعلق بتأطير وجود قوات عسكرية لدولة ما أو شرعنة تصرفاتها العسكرية ضمن إقليم دولة أخرى، فغالباً ما تتضمن نصوص تعالج مسألة الولاية القضائية على أفراد القوات الأجنبية في الأفعال التي ترتب المسؤولية الجنائية أو المدنية كالقتل أو تدمير الممتلكات نتيجة العمليات التي تقوم بها هذه القوات، كذلك تنظيم الزي الرسمي لذلك للقوات وتنظيم الترددات الراديوية والأحكام المتعلقة بإجراءات تسجيل المركبات والطائرات والسفن وحمل السلاح فضلاً عن تنظيم الضرائب والرسوم^(٥).

تعد الولايات المتحدة من أكثر الدول عقداً لمثل هذه الاتفاقيات بسبب مكانتها كدولة عظمى من الناحية العسكرية والاقتصادية ولسهولة إبرام مثل تلك الاتفاقيات الأمنية وفق نظامها الدستوري الذي يعدها من الاتفاقيات التنفيذية التي يجوز لرئيس الدولة إبرامها بصيغة اتفاقيات تنفيذية دون أخذ موافقة البرلمان الأمريكي (الكونغرس)، حيث يجوز للرئيس الأمريكي ممارسة حقه الدستوري في إبرام الاتفاقيات التنفيذية ذات الطابع الإجرائي دون الرجوع إلى الكونغرس إذا لم يتطرق الدستور صراحةً إلى إعطاء حق القيام بذلك التصرف إلى الرئيس الأمريكي أو حجب عنه، عند ذلك يعتمد على سلطاته المستقلة في إبرام مثل هذه التصرفات^(٦)، خلافاً لغالبية الدول التي تشترط تشريعاتها ضرورة مصادقة البرلمان عليها شرطاً لإنفاذها كال دستور العراقي الحالي الذي أعطى مجلس الوزراء صلاحية التفاوض بشأن عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، لكنه اشترط لنفاذها مصادقة مجلس النواب بأغلبية ثلثي أعضائه على المعاهدة والاتفاقية الدولية وبموجب قانون ينظم ذلك^(٧).

الفرع الثاني

التنظيم القانوني للضريبة في إطار الاتفاقيات الأمنية

إن التشريع الضريبي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسلطة القادرة على إنفاذه كما أنه ينظم العلاقات الضريبية التي تكون الدولة طرفاً فيها لذلك كان دائماً أحد أوجه السيادة في الدولة، خلافاً للقوانين الأخرى التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم سواء على المستوى الشخصي أم المالي كالقانون المدني، ويعد النطاق الإقليمي هو النطاق الطبيعي لسريان أحكام القانون الضريبي على مختلف الوقائع الضريبية المحددة بموجبه إلا ما استثنى منها بموجب تشريع داخلي أم اتفاق دولي^(٨).

من هذا المنطلق فإن الاستثناء الضريبي يكون بالإرادة الحرة وهذه الإرادة تتطلب توافر شروطها المتعلقة بالإدراك والرضا وحرية الاختيار شأنه شأن بقية التصرفات الدولية^(٩)، وإن ذلك لا يمكن تصوره إلا في الظروف الطبيعية، والملاحظ اختلاف المعاملة الضريبية للقوات الأجنبية في فترة الحرب عنها في فترة السلم، ففي حالة الحرب فإن القوات الأجنبية إما أن يكون وجودها بسبب الحرب مع الدولة المستقبلية وهو ما يجعلها خاضعة لقواعد القانون الدولي^(١٠)، أو أن يكون وجودها بطلب من الدولة المستقبلية، عند ذلك سوف تسعى الدولة المستقبلية إلى رفع أي قيود أو التزامات ضريبية على هذه القوات مقابلاً للمساعدة التي تقدمها تلك القوات لصالح استقرار الأمن في الدولة الذي يعد المطلب الأهم لها^(١١).

(١) بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢، ص ١٣.

(٢) أطراف هذه الاتفاقية هم أنفسهم أطراف المعاهدة التي أنشئت حلف شمال الأطلسي، إلا إنها تنظم وجود قوات إحدى الدول الأعضاء في أراضي دولة عضو آخر. ينظر:

Mette Prassé Hartov- NATO Status of Forces Agreement: Background and a Suggestion for the Scope of Application- Baltic Defense Review No.10 Volume 2, 2003, p. 45.

(٣) عرفت المادة (الثانية/ أ) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ المعاهدة الدولية بأنها "الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة".

(٤) من الأمثلة على ذلك الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية التي استمرت مفاوضاتها لمدة جاوزت السنة تخللها فترات ركود، حتى صرح السيد رئيس الوزراء نوري المالكي إنها "وصلت إلى طريق مسدود" بسبب تمسك الولايات المتحدة بحصانة القوات الأجنبية ومتعاقديها. ينظر: صحيفة النهار اللبنانية العدد ٢٨٣ في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ ص ١١.

(٥) Bruce Vaughn- Bangladesh: Background and U.S. Relations- Order Code RL33646-Congressional Researches Service-2007-p2. <https://fas.org/sqp/crs/row/RL33646.pdf>

(٦) على الرغم من طبيعة هذه الاتفاقيات المبسطة إلا أنها تناولت بالتنظيم العديد من الأحداث الدولية بالغة الأهمية، منها اتفاقية بالتا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة البريطانية التي قسمتها مناطق النفوذ بعد الحرب العالمية الثانية فيما بينها. وكذلك تعد من الجانب الأمريكي الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية لعام ٢٠٠٨ من الاتفاقيات التنفيذية ذات الشكل المبسط. ينظر في ذلك: د. جاسم محمد زكريا، الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا في ميزان الشرعية الدولية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس، ص ٣٨.

(٧) المادة (٨٠/سادساً) والمادة (٦١/رابعاً) من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

(٨) د. رياض القيسي، علم أصول القانون، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٩٦.

(٩) د. عبد العزيز رمضان الخطابي، أساس القانون الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٢٨-١٤٢.

(١٠) د. علي عبد القاهر القهوجي، شرح قانون العقوبات-القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٥٩.

(١١) من الأمثلة على ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين تيمور الشرقية والولايات المتحدة منحت قوات الولايات المتحدة نفس حصانة المبعوثين الدبلوماسيين بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١. ينظر: الاتفاقية كاملة على الموقع الإلكتروني:

أما في حالة السلم فتسعى الدولة إلى الموازنة بين المنافع المتحققة من وجود تلك القوات، كمساعدتها في تدريب وتأهيل القوات الوطنية أو في ردع العدوان الخارجي^(١)، وبين الاحتفاظ بجانب من سيادتها الضريبية، لذلك تسير معظم الاتفاقات على إعفاء القوات الأجنبية من أي ضريبة أو رسم أثناء أدائها لواجباتها في الدولة، وما عدا ذلك يخضع للضريبة^(٢)، ومهما تكن الظروف المصاحبة للاتفاقيات الأمنية فإنها تتطلب التنازل عن جزء من السيادة الضريبية بالقدر اللازم لتحقيق المصلحة من وجود القوات الأجنبية، غير أن السيادة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة مما يعني أن التنازل عن الجزء هو بالواقع تنازل عن الكل^(٣)، وهو ما دل عليه الوقائع التاريخية العديدة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الأمنية في الجانب الضريبي، التي ثبت عنها الاستغلال السيئ لأحكام الضريبة الواردة في الاتفاقيات الأمنية من قبل القوات المتواجدة بموجب تلك الاتفاقيات، منها الاستفادة القوات الأجنبية من الخدمات العامة دون دفع رسومها المستحقة وممارسة نشاطات تخرج عن مهمتها الأساسية المحددة بموجب الاتفاقية، كما أنها غالباً ما تصطبغ معها العديد من المتعاقدين الذين قد تخرج خدماتهم عن حاجة القوات إلى أعمال تجارية بحتة^(٤).

إن أبرز أشكال التعامل الضريبي في الاتفاقيات الأمنية هي مشكلة تحديد النشاطات المشمولة بالإعفاء الضريبي بموجب أحكام تلك الاتفاقيات، وتتداخل هذه النشاطات بشكل يدعو إلى وضع إطار قانوني للمعاملة الضريبية لأنشطة القوات الأجنبية والمتعاقدين معها، وهناك عدة طرق لتحديد النشاطات الخاضعة للتعامل الضريبي بموجب أحكام الاتفاقيات الأمنية، التي منها وضع نصوص قانونية في متن الاتفاقية الأمنية للمعاملة الضريبية للقوات الأجنبية وترك التفاصيل الأخرى إلى السلطات الضريبية الوطنية، ومن الأمثلة عن هذا النوع من التعامل الضريبي الاتفاقية (الأمريكية-اليابانية)^(٥)، أو وضع المبادئ العامة للتعامل الضريبي من ثم إحالة التفاصيل إلى قوانين وتعليمات ملحقة بالاتفاقية، ومن الأمثلة على ذلك ما تبنته الاتفاقية (الاسترالية-الفلبينية)^(٦). أما الطريقة الأخرى فهي وضع المبادئ العامة للمعاملة الضريبية من ثم إحالة التفاصيل إلى لجان مشتركة تتألف من الدولتين المستقبلية والمرسلة وهو ما تبنته اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق^(٧).

وفي جدلية العلاقة بين الأمن والضريبة نجد لتلك العلاقة أثر واضح في الاتفاقيات التجارية مما ينسحب على التعامل الضريبي لتلك الاتفاقيات، ولعل أبرز الدلالات على تلك العلاقة الاستثناءات الأمنية الواردة ذكرها في المادة الحادية والعشرين من GATT47^(٨)، والتي انتقلت بحرفيتها إلى المادة الحادية والعشرين من GATT94، والمادة (١٤) من GATS، والمادة (٧٣) من TRIPS، والتي تعطي الأعضاء الحرية في تنفيذ الالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقيات أي تتصل من التزاماتها بحجج أمنية أو المحافظة على أمن الدولة، مما يعني امتداد الأثر الأمني إلى الاتفاقيات التجارية وليس العكس كما هو معتاد في الاتفاقيات الأمنية التي تتناول التنظيم الضريبي بجزئية معينة من أحكامها، وهذا التبادل بالمواقع في حجم التأثير والتنظيم ما هو إلا دلالة واضحة على عمق العلاقة والتأثير المتبادل بين الأمن والضريبة.

المطلب الثالث

العلاقات الدولية التجارية وأثرها على الضريبة

إن الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي أثرت بشكل كبير في فاعلية التجارة الدولية التي أدت إلى زيادة روابطها وتعقيد علاقاتها، ومهد للضريبة أن يكون لها الدور البارز بالتأثير في تلك العلاقات وتنظيم توجهاتها من خلال التحكم في معدلات الاستيراد والتصدير سواء بالعدم أم التقيد، وإمام هذه السلطة الضريبية المتاحة بيد الدول والمقيدة للتجارة الدولية كان لابد للمجتمع الدولي أن يلتفت إلى خطورة هذه الامكانيات التحكيمية، مما دفعه إلى إيجاد تنظيم اتفاقي حاكم للتجارة الدولية، امتد من الجات ١٩٤٧ وصولاً إلى منظمة التجارة

http://www.laohamutuk.org/reports/UN/02US_TLISOFA.htm

(١) المادة (الرابعة والسابعة العشرون) من اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق لعام ٢٠٠٨.
(٢) ذلك واضح في أغلب الاتفاقيات الأمنية المبرمة بالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تورد مواد خاصة بالإعفاء الضريبي منها المادة (السادسة عشر) من اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق لعام ٢٠٠٨.

(٣) أمير حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، (جامعة منتوري، قسنطينة-كلية الحقوق)، ٢٠٠٨، ص ٢٠.
(٤) تقارير مركز المعلومات الأمنية الوطني في الولايات المتحدة حول بعض الظواهر والتعاملات غير المشروعة التي تحصل في القواعد الأمريكية. ينظر في ذلك: National Gang Intelligence Center- Gang-Related Activity in the US Armed Forces Increasing-12 January 2007- p5-7.

(٥) المواد (١٠-١٧) من الاتفاقية (الأمريكية-اليابانية) المتعلقة بتنظيم وجود القوات الأمريكية في اليابان الموقعة عام ١٩٦٠. النص الرسمي للاتفاقية كاملاً على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع اليابانية: http://www.mod.go.jp/defense/US_keihi/kyoutei_e.pdf
(٦) الاتفاقية الأمنية بين (استراليا والفلبين) الموقعة في ٣١ أيار ٢٠٠٧. نص الاتفاقية كاملاً على الموقع الرسمي لوزارة التجارة والشؤون الخارجية الاسترالية: <http://www.apf.gov.au/house/committee/jsct/7august2007/treaties/philippi...>

(٧) المادة (الثالثة والعشرون) من اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق.

(٨) المادة الحادية والعشرين من الجات التي تنص على ما يأتي:

"ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه:

(أ) يتطلب من أي طرف متعاقد (بلد عضو) أن يقدم أية معلومات يعتبر الإفصاح عنها متعارضاً مع مصالحه الأمنية الأساسية.

(ب) يمنع أي طرف متعاقد (بلد عضو) من اتخاذ أي إجراء يعتبره ضرورياً من أجل حماية مصالحه الأمنية الأساسية

١- المتصلة بالمواد الانشطارية أو المواد التي تشتق منها.

٢- المتصلة بتجارة الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية والتجارة في السلع والمواد الأخرى التي يتم الاتجار بها بشكل مباشر أو غير مباشر بغية تزويد المؤسسات العسكرية بها.

٣- يتم اتخاذه في زمن الحرب أو في الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية".

(ج) يمنع أي من الدول الأعضاء من اتخاذ أي إجراء في سياق القيام بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين".

العالمية عام ١٩٩٤ لتكون الهيئة الدائمة المنظمة للتجارة الدولية والضامن لحريتها. مما يستوجب البحث في العلاقات الدولية التجارية في ظل اتفاقيات تحريرها ومدى تأثير الضرائب الجمركية بهذه الاتفاقيات.

الفرع الاول

التنظيم الدولي للعلاقات التجارية في اطار الجات ومنظمة التجارة العالمية

ظهرت التوجهات الدولية الداعية إلى تحرير التجارة على أثر الثورة الصناعية وما نتج عنها من متغيرات جوهرية في ازدياد الانتاج وتحسين وسائل المواصلات المختلفة واتساع الاسواق التجارية العالمية، حيث بدأت تظهر توجهات دولية تهدف الى ايجاد نظام تجاري قائم على حرية حركة التجارة العالمية وفق القاعدة الاقتصادية الرأسمالية "دعه يعمل دعه يمر"^(١)، الا انه لم يكن هذا النهج الدولي الداعي الى حرية التجارة العالمية واسع النطاق في التنظيم الدولي التجاري في تلك الفترة التي زامنت عصر الثورة الصناعية ليشهد فيما بعد وعلى اثر زيادة حجم التبادل التجاري العالمي اتساع دائرة المطالبين بتطبيقه وتفعيله^(٢)، غير أن مبدأ حرية التجارة شهد تراجعاً شديداً في فترة ما بين الحربين العالميتين إذ عمت القيود التي تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية وتنوعت بوصفها وسيلة لمعالجة الاثار الاقتصادية للحرب التي استمرت حتى بعد انتهاء الحرب وذلك لاستمرار اثارها التي القت بظلالها على حرية التجارة العالمية، مع وجود بعض المحاولات على المستوى الدولي تهدف إلى حرية التجارة، إذ اصبح التوجه العالمي نحو ايجاد ميثاق دولي ينظم سلوك الدول في مجال المبادلات الدولية ويلزمها بأحكامه^(٣).

ظهرت العديد من المطالبات التي تدعو الى إنشاء منظمة دولية تشرف على تطبيق السياسة التجارية الجديدة على المستوى العالمي، وبناءً على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنادي بإنشاء منظمة دولية للتجارة عند إعداد ميثاق الأطنطي^(٤)، وفي مؤتمر بريتون وودز^(٥)، اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ بناءً على مقترح الولايات المتحدة الأمريكية توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة تحت رعاية الأمم المتحدة، وعقد مؤتمر دولي في لندن لدراسة مشروع أمريكي يتعلق بميثاق منظمة دولية للتجارة عام ١٩٤٦^(٦)، على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل ٥٦ دولة في مؤتمر هافانا في كوبا الذي استمر حتى عام ١٩٤٨ الا انه لم يكتب له النجاح لعدم مصادقة الكونجرس الأمريكي على ما توصل اليه من مقررات^(٧)، على الرغم من أن مؤتمر هافانا عقد بمبادرة أمريكية، وكانت الذريعة الأمريكية بعدم المصادقة هي خشيتها أن ينتقص هذا الميثاق من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية^(٨). وقد اتجهت الدول بعد تعثر مساعي ميثاق هافانا إلى عقد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، ففي الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر "هافانا" ألف مندوبو ٢٣ دولة غنية في جنيف في تشرين الأول ١٩٤٧، وبسرعة اجروا مفاوضات جانبية بعيداً عن المفاوضات التي كانت تجري في شأن ميثاق هافانا، فأُسفرت هذه المفاوضات الجانبية عن مولد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" وأصبحت سارية في مطلع عام ١٩٤٨، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من دون تنظيم مؤسسي^(٩)، وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة مقرها في جنيف^(١٠)، وبالتالي يطلق على الدول المنضمة الى الاتفاقية "الاطراف المتعاقدة" وليس الدول الاعضاء^(١١)، وظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف على مدى ما يقرب من نصف قرن، وقد وصل عدد الأعضاء المنضمين لاتفاقية "الجات" ١٧ دولة^(١٢).

بقيت التنظيمات التجارية الدولية المشرفة على حرية التجارة العالمية تعاني من قصور شديد بسبب عدم وجود هيئة دولية معنية بهذا الشأن، إلى أن تفجرت هذه القضية من جديد في رحاب جولة أورغواي (١٩٨٦-١٩٩٣)، وأسفرت هذه الجولة عن إنشاء منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق الذي تم في ١٥/٤/١٩٩٤ بمدينة مراكش المغربية، لتدخل حيز التنفيذ في مطلع عام ١٩٩٥، ويأتي إنشاء منظمة

(١) ويقصد بهذه القاعدة "ان تترك الدولة الفرد يعمل دون رقابة، وترك التجارة الخارجية حرة بلا قيود" ينظر:- د. جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٤٠.

(٢) جوزيف تشمبرلين، التعاون الدولي وتنظيمه، ترجمة د. عبدالله العريان، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٢.

(٣) د. عبد الملك عبد الرحمن مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٤٢.

(٤) وقع بيان الأطنطي عام ١٩٤١ كل من رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، الذي انضم إليه كل دول الحلفاء فيما بعد، وعبر هذا البيان عن الأمل في إقامة تعاون دولي فعال بعد انتهاء الحرب في المجال الاقتصادي بين الدول كلها، المنتصر منها والمهزوم، وأشار البيان إلى حرية التجارة وعدم التمييز فيها، واقترح إنشاء منظمة دولية جديدة تشرف على تطبيق هذه السياسات التجارية المقترحة الجديدة على المستوى العالمي. ينظر في ذلك: د. جابر فهمي عمران، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٥) عقد هذا المؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة بريتون وودز عام ١٩٤٤، من قبل (٢٨) دولة لتنظيم العلاقات النقدية والمالية والتجارية الدولية، ونتج عن هذا المؤتمر إنشاء منظمتين دوليتين هما، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وطرح فكرة تأسيس منظمة دولية للتجارة ولكن تركت التفاصيل لتتم مناقشتها فيما بعد. ينظر في ذلك: د. محمد حمد القطاطشة و د. صدادح أحمد الحباشة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الفخراوي للدراسات والنشر، البحرين، ط ١، ٢٠١٢، ص ٤٣.

(٦) د. ابراهيم العناني، منظمة التجارة العالمية، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة الرابعة، العدد ١، ١٩٩٦، ص ٢٦٨.

(٧) د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٤.

(٨) يرى البعض أن الحقيقة في اعتراض الكونكرس الأمريكي، هي على صيغة التصويت التي نص عليها ميثاق هافانا إذ نص على منح كل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد فحسب، في حين كانت الرغبة الأمريكية اخذ الثقل الاقتصادي بعين الاعتبار في نظام التصويت. ينظر في ذلك: هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، عمان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣٩٠.

(٩) تعد الجات ١٩٤٧ اتفاقية تجارية دولية تقرر حقوقاً والتزامات متبادلة بين الاطراف المتعاقدة، بهدف تنظيم العلاقات التجارية الدولية متعددة الاطراف. ينظر: د. عبد الملك عبد الرحمن مطهر، مصدر سابق، ص ٦٥.

(١٠) من الجدير بالذكر أن مقر منظمة التجارة العالمية هو في جنيف (مقر الجات) علماً انه كانت هناك منافسة قوية بين بون و جنيف لتكون إحداهما مقراً للمنظمة. LEEBRON (David w.), An Overview of the Uruguay Round Results, CJTL, 1995, vol. 34, No.1, p. 12.

(١١) د. عبد الملك عبد الرحمن مطهر، مصدر سابق، ص ٣٤.

(١٢) د. جابر فهمي عمران، مصدر سابق، ص ٧٧.

التجارة العالمية استكمالاً لأركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي أصبحت ركناً ثالثاً من أركان هذا النظام الى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين، لتشكل معهما ثالوثاً متكاملاً لإدارة شؤون الاقتصاد الدولي وتحديد معالم النظام العالمي^(١). وهكذا جاءت منظمة التجارة العالمية ليتحول الجات من الطابع المؤقت الى الطابع الدائم ومن الإطار الاتفاقي الى الإطار المؤسسي، إذ كانت الجات لا تعد منظمة دولية وإنما اتفاقية دولية، إذ تسمى الأطراف المنضمة الى هذه الاتفاقية باسم الأطراف المتعاقدة، ولقد استغرقت عملية انتقال من الاتفاقية الى غاية إنشاء المنظمة ما يقارب نصف قرن من جنيف الى مراكش، أي من ١٩٤٧-١٩٩٤، بجهود دولية كبيرة نتج عنها في جولة أورغواي التي تعد من أهم الجولات في ظل الجات ٤٧، وأطولها فترة والتي امتدت في الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٤، التي بدأت بمشاركة ٩٧ دولة وانتهت بـ (١٢٥) دولة عند التوقيع على الوثيقة الختامية، إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي أصبحت تعنى بالتجارة الدولية وترعى المبادئ التالية^(٢):

- ١- تحرير التجارة الدولية: عن طريق الزام الدول بإزالة القيود الجمركية او تقليلها الى درجة عدم عرقلة التجارة الدولية.
 - ٢- عدم التمييز بين الدول الاعضاء: يعرف هذا المبدأ بشرط الدولة الاولى بالرعاية، الذي مفاده في حال منح اية دولة لغيرها من الدول الاعضاء ميزة تجارية معينة فان بقية الاعضاء يكونون مشمولين بهذه الميزة من دون الحاجة الى اخذ موافقتها^(٣).
 - ٣- مبدأ المعاملة الوطنية: أي ان تلتزم الدول الاعضاء بان تتعامل مع السلع المستورة معاملة معادلة لما تحظى به سلعها المحلية المناظرة لها^(٤).
 - ٤- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية: وذلك بوضع ضوابط تحد من السلوكيات الضارة مثل تجنب سياسة الاغراق ودعم الصادرات، عن طريق مواجعتها بفرض رسوم مضادة لتلك السلوكيات.
 - ٥- مبدأ الشفافية: باعتماد التعريفات الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية وعدم اللجوء الى غيرها من القيود كنظام الحصص، وتكون التعريفات الجمركية في جداول التزامات المتبادلة^(٥).
 - ٦- مبدأ التعددية: أي الاعتماد على اسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي على اساس جماعي وليس ثنائي، وهو ما يعرف بالمفاوضات متعددة الأطراف^(٦).
- ان اتجاه تحرير التجارة الدولية كان واضحاً منذ فجر الثورة الصناعية وصولاً الى ما آلت اليه الاوضاع بعد الحربين العالميتين، بجهود رامية الى ضرورة التنظيم الدولي واحتواء الازمات لتلافي ويلات الحروب^(٧). كان لهذا التوجه اثره البالغ على الضريبة باعتبارها العائق الابرز امام حرية التجارة الدولية، لذلك أصبحت السيادة الضريبية عرضة للاستهداف الدولي في ظل المعطيات الموكلة للحدثة والتطور التي رأت في هذه السيادة وسيلة حمايه نكراء تشوه التجارة الدولية.

الفرع الثاني

الضرائب الجمركية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

الضرائب الجمركية على الرغم من انها من اهم وسائل تمويل موارد الدولة، الا ان لها العديد من الاستخدامات الاخرى سواء على المستوى الوطني ام الدولي وسواء كانت لأهداف مالية ام غيرها، حيث يمكن استعمالها لحماية الصناعة الوطنية او دعم الصادرات او التمييز بين الواردات، ففي مجال الحماية الوطنية تعد الاجراءات الحمائية في المجال الضريبي هي الابرز عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات الاجنبية للسلع المناظرة للسلع محلية الصنع، اما بالنسبة للصادرات يمكن اعتماد الضريبة كأداة مهمة في دعم الصادرات عن طريق سياسة الاعفاءات والاعانات للمنتج الوطني المهيأ للتصدير^(٨).

غير ان حرية الدول المفترضة في ممارسة السيادة الضريبية وبالأخص في مواجهة التجارة الدولية خضع لمؤثر كبير الا وهو التنظيم الدولي، اذ أصبحت ارادت الدول مقيدة بالتزامات دولية كثيرة تحد من حريتها في المجال الضريبي وبالأخص في المجال الجمركي، التي انكرت على الدول السياسات الحمائية المعتمدة من قبلها لمختلف الاسباب وجعلت من تحرير التجارة الدولية الهدف الاول لتوجهات التنظيم الدولي^(٩)، هذا التوجه الذي حرم الدول النامية من وسيلة فاعلة في حماية صناعاتها الوطنية ودعم صادراتها لغرض الصمود والقدرة على المنافسة العالمية، ويعد هذا النهج الحمائي الرفيق الاجدى للصناعات الوطنية في خطواتها الاولى نحو القدرة على المنافسة الاجنبية ومن ثم الخوض في ضمار حرية التجارة الدولية^(١٠).

ان مسألة التوازن بين الحاجة الواقعية للإجراءات الحمائية من جهة وحرية التجارة الدولية من جهة اخرى فرضت نفسها في مفاوضات الجات ومنظمة التجارة العالمية وانعكس ذلك على القواعد المتفق عليها لتنظيم العلاقات الدولية التجارية، من خلال المرونة التي امتازت بها تلك القواعد في التعامل الواقعي مع حاجة الدول للإجراءات الحمائية لضمان دعم صناعاتها المحلية واسنادها، بالاعتراف لها بحق حماية صناعاتها عن طريق التعرفة الجمركية التي لم تعد مجرد وسيلة حماية بل وسيلة لمواجهة اخلال الغير بالتزاماته التجارية

(١) د. سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وأثارها في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٢) د. عبد الملك عبد الرحمن مطهر، مصدر سابق، ص ٥١-٦١.

(٣) د. مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦.

(٤) د. مصطفى سلامة، المصدر السابق، ص ١٦.

(٥) د. عبد الملك عبد الرحمن مطهر، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٦) د. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من ارغواي لستابل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٣٤.

(٧) Alain Nonjon, "comprendre l'economie mondiale", Edition: ellipses, Paris, France, 1995, P.247.

(٨) علي ابراهيم محمد، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٩.

(٩) حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار النشر الذهبي، قطر، ١٩٩٦، ص ٦.

(١٠) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء الاردن، ط ١، ١٩٩٩، ص ٣٥.

كالضرائب المضادة للإغراق والدعم غير المشروع^(١)، إلا أن الاعتراف الدولي بالحماية التجارية لا يعدوا أن يكون اعترافاً مختصراً بأضيق الأطر التي تلبي الحاجات الواقعية ولا تزيغ عن الهدف الأساس في تحرير التجارة الدولية التي تعد الضرائب الجمركية أبرز عائق لها، مما يتطلب إزالة هذا العائق بما تحث عليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بإجراء المحادثات الثنائية أو الجماعية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، مما انعكس على تقييد سلطة الدول الضريبية وبدرجة كبيرة في المجال الجمركي^(٢)، ويمكن ملاحظة ما تورثته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تقييد ضريبي في المجال الجمركي في عدت جوانب:

١- الضرائب الجمركية العادية: هي الضرائب التي تفرض على السلع عند عبورها للحدود الجغرافية للدولة سواء بالخروج أم بالدخول من تلك الحدود، أما التعريف الجمركي فتعرف بانها الجداول التي تشمل مسميات مصنفة ومرقمة للبضائع والأسعار الضريبية المقررة لها^(٣)، عليه فالضرائب الجمركية العادية هي مجموعة الضرائب التي تتضمنها التعريف الجمركي ويتم فرضها بسعر واحد على جميع الدول التي ترتبط معها بعلاقات تجارية^(٤)، أما على المستوى الدولي فتعد هذه الضرائب عائق كبير أمام حرية التجارة الدولية لذلك جاءت اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية في كثير من نصوصها منظمة لهذا النوع من الضرائب سواء باعتمادها كوسيلة وحيدة للحماية التجارية عند وجود المبرر لذلك وعدم الالتجاء إلى غيرها من الوسائل أم بتنظيمها إلى الدرجة التي لا تعيق حرية التجارة الدولية عن طريق جداول التعريف الجمركية المتبادلة بين الدول بما يسمح بإيجاد شفافية عالية في الأنظمة الجمركية لدعم حرية التجارة الدولية والتشجيع على تحريرها^(٥)، إلا أن هذا التحرير للتجارة الدولية يقابله انقصاص كبير في حجم السيادة الضريبية.

٢- الضرائب المضادة للإغراق: يقصد بالإغراق بيع السلع الأجنبية في دولة معينة بأقل من سعرها الحقيقي في بلد المنشأ بقصد الإضرار بالصناعة الوطنية لتلك الدولة^(٦)، ولمواجهة التشويه الحاصل في العلاقات التجارية الدولية بسبب الإغراق إجازة اتفاقية الجات في المادة السادسة للدول الأعضاء فرض ضرائب تعويضية عن سياسة الإغراق المضرة بها كإجراء استثنائي عن التوجه العام للمنظمة في تحرير التجارة العالمية^(٧)، واعتبار هذه الضرائب الوسيلة الوحيدة لتلك الحماية^(٨)، إلا أن تقييد السيادة الضريبية في التعامل الجمركي بوسيلة معينة للحماية ضمن شروط محددة وهي وجود حالة الإغراق وإن يكون سعر الضريبة الجمركية معادل لفرق الثمن الحقيقي للسلع المغرقة وضمن مدة معينة كل ذلك فيه تقييد للسيادة الضريبية وانقاصاً عما كانت عليه من إطلاق.

٣- الضرائب التعويضية^(٩): هي الضرائب المضادة للمنافسة التجارية غير العادلة أو ما يعرف بالدعم غير المشروع، عندما تكون السلع المستوردة مدعومة مادياً في بلد المنشأ بحيث تباع بأقل من سعرها الحقيقي، مما يشوه التجارة الدولية ويضر بالمنتج الوطني المناظر للسلع المدعومة^(١٠)، إلا أن قواعد التنظيم الدولي التجاري جاءت مقيدة لحرية الدول في مواجهة هذا الإخلال في ميزان التجارة الدولية إذ أجازت قواعد الجات المرحية من قبل منظمة التجارة العالمية فرض رسوم جمركية مضادة للأضرار الناتجة عن دعم الصادرات غير المشروع الذي يشوه قيم التكاليف والتجارة الدولية بشرط توفر الأسباب الموضوعية في الدعم المؤثر بالأسعار الحقيقية للسلع وتحقق ضرر معين من جراء هذا الدعم وتوافر العلاقة السببية بين الفعل الضار المتمثل بالدعم والضرر المتحقق^(١١).

٤- الضرائب التفضيلية: صحيح أن التعاون الدولي هو من الأهداف التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٣/١)^(١٢) وأن له أهميته الكبيرة في نطاق العلاقات الدولية الاقتصادية إلا أنه يظل حقاً للدولة وليس مفروضاً عليها^(١٣)، إلا أن هذه النظرة تغيرت كثيراً في القانون الدولي التجاري، إذ أن أهم ما جاءت به اتفاقية الجات من مبادئ هو محاولة إرسائها لمبدئي (شروط الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية) في التعامل التجاري، الذي نتج عنه قيد كبير على حرية الدول في التعامل الضريبي سواء على المستوى الدولي

(١) محمد فليظة المهدي، النظم الجمركية والتجارة الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧، ص ٢٤١.

(٢) حشاد نبيل، مصدر سابق، ص ١٦.

(٣) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٩٨.

(٤) ياسعيد والحاج فريد، دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ١٧.

(٥) محمد فليظة المهدي، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

(٦) د. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية - النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٤٢.

(٧) حددت المادة (٩) من الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من اتفاقية الجات ١٩٩٤ هذه الإجراءات والتدابير. وللإطلاع على المزيد حول هذا الموضوع. ينظر في ذلك: د. محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، (بحث منشور في) مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص ١٣٥٦، وما بعدها. على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١:

http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drmohammedalsheikh.pdf

(٨) علي إبراهيم محمد، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٩) نصت المادة الأولى من الاتفاق الخاص بالدعم والإجراءات التعويضية على أنه:

١- يعتبر الدعم موجوداً إذا:

(أ) كانت هناك مساهمة مالية من حكومة أو أي هيئة عامة في أراضي العضو، أي عندما:

(١) تتضمن ممارسة الحكومة تحويل الأموال بصفة مباشرة (مثل منح وقروض ومساهمة مالية في شكل أسهم) أو إمكانية وجود نقل مباشر للأموال أو خصوم (مثل ضمانات لقروض).

(٢) تتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة أو تترك تحصيلها (كالحوافز المالية مثل الخصم الضريبي).

(٣) تقدم الحكومة سلعاً أو خدمات غير البنية الأساسية العامة أو شراء سلع. تقدم الحكومة المدفوعات الآلية للتمويل أو تعهد إلى هيئة خاصة أو توجهها لتتخذ مهمة أو أكثر من مهمة من نوع المهام الموضحة في "١" إلى "٣" أعلاه والتي يعهد بها عادة إلى الحكومة وتكون الممارسة غير مختلفة عن الممارسات التي تتبعها الحكومات عادة.

(١٠) ياسعيد والحاج فريد، مصدر سابق، ص ١٩.

(١١) محمد رضوان، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، أوراق موجزة (١)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص ٧.

(١٢) نصت المادة (٣/١) من ميثاق الأمم المتحدة على "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

(١٣) د. إبراهيم العناني، القانون الدولي العام، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٩٨.

في تقييد حرية التعامل الضريبي مع الاطراف التجارية الدولية ام على المستوى الداخلي في تقييد حرية الدول في دعم منتوجاتها الوطنية بتعامل ضريبي متميز عما تتعامل به مع السلع المستوردة المناظرة، ان في كل ذلك تحديد للإرادة الوطنية في التصرف الضريبي.

الخاتمة

بعد ان تناولنا في هذا البحث اثر العلاقات الدولية على الضرائب في ميادين معينة من التنظيم الدولي كان لابد ان نخلص الى ما توصلنا اليه من استنتاجات وتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

- ١- ان المجتمع الدولي اصبح بمستوى عالي من التنظيم في مختلف الاختصاصات وعلى مختلف الاصعدة وانه سائر بخطى حثيثة نحو الاندماج العالمي والتفاعل الدولي مما اثر بشكل كبير على سيادة الدول الضريبية وجعل من الضريبة موضع تنظيم دولي بسبب تداخلها بمختلف الجوانب ذات الاهتمام الدولي كالسياسية منها او الاقتصادية او الامنية.
- ٢- ان السيادة الضريبية اصبحت على محك التنظيم الدولي في مواجهة الاختصاص الداخلي للدول فبعد ان اصبحت الضرائب موضع اهتمام دولي لم يعد الاختصاص الداخلي نطاقاً محددا للضرائب لتنفذ منه الى الاختصاص الدولي بمختلف المجالات التي تدخل الضرائب في حيثياتها.
- ٣- ان العلاقات السياسية لها تأثير مضطرب على الضرائب فكما كانت العلاقات السياسية ايجابية وفاعلة بين الدول كلما زاد التعاون والتنسيق الضريبي فيما بينها، من خلال الالغاء او التخفيض الضريبي او توحيد التعامل الضريبي بين الدول المتعانة بمواجهة الدول الاخرى.
- ٤- ان مستوى التعاون الاقتصادي بين الدول له كبير التأثير على الشأن الضريبي من خلال عقد الاتفاقيات الضريبية الدولية التي تأطر هذا التعاون سواء بالالغاء او التخفيض او توحيد او تخصيص التعامل الضريبي، في سبيل دعم المنتجات الوطنية او تشجيع بعض الصناعات او تلافي الآثار السلبية لبعض المنتجات المستوردة او تحفيز الاقتصاد الوطني ومواجهة بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والانكماش.
- ٥- ان التنظيم الدولي للتجارة العالمية اثر بشكل كبير على السيادة الضريبية للدول وسلب منها احد ابرز مواضيع اختصاصها الداخلي وتناوله بالتنظيم من خلال ايراد قواعد قانونية والتزامات دولية تحد كثيراً من اختصاصات الدول الضريبية.
- ٦- الدواعي الامنية وكثرت احداثها على المستوى الدولي اصبح لها تأثير على الاختصاص الضريبي للدول، اذ كثيراً ما نجد ان الدول تتنازل عن بعض سلطاتها الضريبية وتنتقص من سيادتها الضريبية لدواعي امنية وفي سبيل توفير الحماية العسكرية او التعاون الامني.

ثانياً: المقترحات:

- ١- ان تطور العلاقات الدولية امر واقع لا مفر منه وعلى الدول ولاسيما النامية منها مسايرة التطور الكبير في مستوى العلاقات الدولية من خلال ايجاد تنظيمات ضريبية فيما بينها تواجه المنافسة العالمية والآثار السلبية للتنظيم الضريبي الدولي عن طريق تكوين تكتلات اقتصادية او عقد اتفاقيات ضريبية.
- ٢- التقارب او التباعد السياسي بين الدول لابد ان ينتج عنه تعامل معين على صعيد مختلف العلاقات فيما بينها وكان لابد للضريبة ان ينالها شيء من هذا التعامل من خلال التأثير في التنظيم الضريبي لتلك الدول بما يتلاءم ومستوى العلاقات السياسية فيما بينها سواء على مستوى التعاون او التباعد.
- ٣- يجب على الدول تسخير تنظيمها الضريبي وتوجيهه بما يخدم علاقاتها السياسية في سبيل تحقيق المصلحة العامة، أي يجب ان يكون التأثير السياسي على النظام الضريبي تأثير ايجابي وليس سلبي من خلال تحقيق مصالح عامة تخدم الشعب والمكلفين بدفع الضرائب.
- ٤- حصر التأثير الامني على النظام الضريبي باقل ما يمكن ووفق ما يحقق المصالح الامنية للدولة دون الخوض في سلب الاختصاص الضريبي ونزع السيادة الضريبية بشكل مبالغ فيه بحجة الدواعي الامنية، من خلال توجيه التعامل الضريبي في العلاقات الدولية الامنية بما يلحق اقل اثر ممكن على النظام الضريبي في الدولة وبما يحقق المصالح الامنية المبتغاة من تلك العلاقات دون انتزاع التعامل الضريبي من الاختصاص الوطني للدولة.
- ٥- الضريبة لها باع طويل وتأثير كبير على النظام الاقتصادي للدولة مما يستوجب توجيه التعامل الدولي في الميادين الاقتصادية بما يحقق المصلحة العامة في زيادة المردود الاقتصادي وفاعليته من خلال ايجاد نظام ضريبي يحقق التوازن بين المصالح الاقتصادية التي يجب تحقيقها والسيادة الضريبية التي يجب المحافظة عليها وعدم التفريط بها.
- ٦- المشاركة في الجهد الدولي في ايجاد تنظيم ضريبي يحقق المصالح الاقتصادية لكل الاطراف الدولية بما فيها الدول النامية من خلال اعطائها وضع خاص في التعامل الضريبي بما يتلاءم وظروفها الاقتصادية، أي ان تحقيق اهداف التنظيم الدولي في حرية التجارة العالمية يجب الا يكون على حساب المصالح الوطنية للدول النامية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

- ١- د. ابراهيم العناني ، منظمة التجارة العالمية ، مجلة الأمن والقانون ، كلية شرطة دبي، السنة الرابعة، العدد ١، ١٩٩٦ .
- ٢- د. ابراهيم العناني، القانون الدولي العام، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠ .

- ٣- باسعيد والحاج فريد، دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- ٤- بوزنادة معمر، المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢.
- ٥- د. جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
- ٦- د. جاسم محمد زكريا، الاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا في ميزان الشرعية الدولية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس.
- ٧- جوزيف تشمبرلين، التعاون الدولي وتنظيمه، ترجمة د. عبدالله العريان، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١.
- ٨- حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار النشر الذهبي، قطر، ١٩٩٦.
- ٩- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.
- ١٠- روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٤.
- ١١- د. رياض القيسي، علم أصول القانون، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
- ١٢- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨.
- ١٣- سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
- ١٤- د. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٩.
- ١٥- د. عبد العزيز رمضان الخطابي، اساس القانون الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٤.
- ١٦- د. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من ارغواي لستاتيل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- ١٧- د. عبد الملك عبد الرحمن مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩.
- ١٨- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفا، الاردن، ط١، ١٩٩٩.
- ١٩- علي ابراهيم محمد، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٢٠- علي عبد القاهر القهوجي، شرح قانون العقوبات-القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٢١- د. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دار الرواد، بغداد، ٢٠١٠.
- ٢٢- د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، دار الكتب، بغداد، ١٩٧٩.
- ٢٣- د. كمال عبد العزيز ناجي، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
- ٢٤- د. محمد حمد القطاطشة و د. صداح أحمد الحباشنة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الفخراوي للدراسات والنشر، البحرين، ط١، ٢٠١٢.
- ٢٥- محمد رضوان، من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة، اوراق موجزة (١)، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.
- ٢٦- د. محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، (بحث منشور في) مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وما بعدها. على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١: http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drmohammedalsheikh.pdf
- ٢٧- محمد فليفل المهدى، النظم الجمركية والتجارة الدولية، اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧.
- ٢٨- د. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية - النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٢٩- د. مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٨.
- ٣٠- ناصيف يوسف الحنا، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- ٣١- هادي الشيب و د. رضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، ٢٠١٧. على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١: https://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_archive/searchable_archive/1954_WESS_Full.pdf
- ٣٢- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آلية العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، عمان، ط١، ٢٠٠٩.
- ٣٣- د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1-Alain Nonjon, "comprendre l'economie mondiale", Edition: ellipses, Paris, France, 1995
- 2- LEEBRON (David w.), An Overview of the Uruguay Round Results, CJTL, 1995, vol. 34, No.1